

**الى السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
المحترم**

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال شفهي

**تفويت وعاء عقاري بثمن يقل بكثير عن قيمته الحقيقية وتحويل تخصيصه لاحقاً إلى
سكن اجتماعي**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

تفيد المعطيات المتعلقة بالشطر الثاني لتجزئة المغرب العربي أن شركة العمران قامت سنة 2019 بتفويت وعاء عقاري بجماعة آيت ملول عمالة إنزكان – آيت ملول بثمن إجمالي قدره 8.244.000 درهم، أي بما يعادل حوالي 291 درهماً للمتر المربع، في حين أن الأسعار المتداولة بالعقار نفسه وفي نفس المجال الترابي تتجاوز 3000 درهم للمتر المربع، وفق ما تثبته معاملات السوق.

غير أن هذا الوعاء، الذي كان مخصصاً أصلاً لتجهيزات عمومية، تم لاحقاً تحويل وجهته إلى مشروع سكن اجتماعي (R+4)، مع ما رافق ذلك من مؤشرات على منح رخصة البناء قبل استكمال مسطرة اعتماد التخصيص النهائي والإعلان عنه للعموم في إطار البحث العلني. وأمام هذا الفارق الكبير في ثمن التفويت، وما ترتب عنه من ارتفاع محتمل في القيمة العقارية بعد تغيير التخصيص، نسائلكم السيدة الوزيرة:

ما هي المعايير المعتمدة من طرف شركة العمران لتحديد ثمن التفويت المذكور؟ وهل تم إجراء خبرة تقييم مستقلة قبل البيع؟

هل تم الأخذ بعين الاعتبار القيمة الحقيقية للعقار بعد تغيير تخصيصه من تجهيزات عمومية إلى مشروع سكني؟

ما هي الإجراءات الرقابية التي قامت بها وزارتك للتحقق من حماية المال العام وضمان عدم تفويت وعاءات عقارية بأثمان تقل عن قيمتها الحقيقية؟

وهل تم فتح افتتاح إداري أو مالي في هذه العملية بالنظر إلى الفارق الكبير بين ثمن التفويت والقيمة السوقية؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

خالد الشناق